



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development



## العدالة الجنسانية Gender Justice



(دراسة)

# آفاق المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الكرك

فبراير  
2016





ARDD

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development

(دراسة)

**آفاق المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الكرك**

## قائمة المحتويات

3	منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)
4	1- ملخص تنفيذي
5	2- مقدمة
6	فهم المضامين السياسية للمشاركة المدنية
7	3- المنهجية
8	4- تحليل الوضع: فهم الكرك
9	السياسة العشائرية في الكرك: قوة مؤثرة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة؟
10	5- فهم المشاركة السياسية للمرأة في الكرك
11	فهم المشاركة المدنية كتوطئة للمشاركة السياسية للمرأة في الكرك
11	نظرة نقدية لنظام المحاصصة (الكوتا)
12	قواعد النوع الاجتماعي والنشاط السياسي
13	العوائق الهيكلية التي تمنع المشاركة السياسية للمرأة
15	6- إيد بايد: دعم المشاركة المدنية للمرأة في الكرك
18	الدروس المستفادة من المشاريع المستهدفة لبرنامج إيد بايد
19	7- الماضي قدمًا
21	8- المراجع

## منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

أسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) عام 2008 في عمّان-الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى لتشكيل مشروع نهضوي عربي يسهم في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي وبيني على أهم منجزات وأفكار مشاريع النهضة العربية السابقة بهدف فتح باب المشاركة المستقبلية في صياغة إجراءات ملموسة لتحقيق التغيير والتطور المنشودين من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات - بما في ذلك اللاجئين والمهاجرون - ومساعدتهم في اكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها، وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وتعبئة وسائل الإعلام والقاعدة الشعبية، والبحث وحشد التأييد لرفع وعي كافة الجهات المعنية محلياً وإقليمياً ودولياً بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الأردن والعالم العربي.

## 1- ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير تقييماً مبنياً على الأدلة للتدخلات التي تعزز قيادة ومواطنة المرأة في محافظة الكرك والتي تسهم في تعزيز المشاركة السياسية الهادفة للمرأة على مستوى المحافظة والبلديات.

حيث يسلط هذا البحث الضوء على ملامح قاعدة نسائية صلبة وناشطة للمشاركة السياسية للمرأة في الكرك بمنحى آخر عن الوضع السياسي الرسمي الذي يتجاوز السياسة الرسمية. حيث يظهر عمل المشروع أن هناك قاعدة صلبة من النساء الناشطات والمنخرطات في المنظمات المجتمعية (منظمات المجتمع المدني)، والتي من خلالها يشاركن بقوة في السياسة اليومية، ويعملن على إحداث تغيير داخل مجتمعاتهن. في كثير من الحالات تبدأ هؤلاء النساء من حيث تتوقف السياسات الرسمية عن التدخل أو ببساطة عندما لا يكون بإمكانها التعامل مع إحدى القضايا بالتحديد لأنها تتعلق بمسائل داخلية بالمجتمع. هذا النوع من الأنشطة يدل أن هؤلاء النساء يشاركن في تشجيع فكرة أن ما يقمن به ليس مجرد عمل خيري ولكنه إثبات للمشاركة السياسية. النتائج التي توصل إليها المشروع تدعم المفاهيم النظرية التي تؤكد أن المشاركة المدنية تعد شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، خصوصاً عندما تعتري المساحة الرسمية اختلالات هيكلية.

بناء على الفروق في التجارب المختلفة بين النساء المشاركات في مشروع «إيد بايد»، فلقد تمكن فريق العمل من رصد ثلاثة مسارات مشاركة للنساء في الكرك: فهناك اللواتي يشاركن ويرغبن في المشاركة في السياسة الرسمية؛ وهناك من يركزن على المحيط المجتمعي؛ ومجموعة أخرى من غير المتأكدات بخصوص كيفية العمل. وعلى نحو هام، فإن وجود هؤلاء النساء المشاركات والنشطات لا يشير على أي حال إلى وضع معمم للمشاركة المدنية، إذ لا تزال هناك حواجز قائمة فعلاً أمام بعض النساء لمغادرة المنزل واتخاذ القرارات الخاصة بهن.

ونظراً لوجود هذه الفروق في التجربة ومستوى المشاركة، فإن بحثنا يدل على وجوب اتخاذ عدد من الخطوات من أجل تشجيع المزيد من المشاركة السياسية للمرأة في الكرك. وذلك يتضمن توفير الدعم لمن سبق تمكينهن في المجتمع، وتأمين مساحة مشاركة أكبر لأولئك النساء اللواتي يرغبن في المشاركة، وحملة أوسع للتوعية بشأن قضية حقوق المرأة والمساواة. وباختصار، يمثل هذا مسعى إلى شمول الأشخاص في أماكن تواجدهم؛ وإلى مشاركة جميع أفراد المجتمع، على نحو هام، في العملية بأكملها.

## 2- مقدمة

لا تزال الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في الحياة العامة في الأردن محدودة، ولا يزال مؤشر المشاركة الاقتصادية والسياسية منخفضاً بناءً على آخر الدراسات والإحصاءات. وفيما يتعلق بالتمكين السياسي، حل الأردن في المرتبة 140 من 145 بلداً ويبلغ المعدل الحالي للمشاركة الاقتصادية للنساء 16% مقابل 70% للرجال (حسب دراسة البنك الدولي 2015). ويمثل كلا الرقمين تدهوراً ملحوظاً في التقدم منذ 2014 حيث حلت المشاركة السياسية للمرأة في المرتبة 119 وبمشاركة نسبتها 23% (البنك الدولي 2015). أيضاً، تعد مشاركة المرأة في قيادة التغيير والتمثيل في الحكومة محدودة، وفي المقابل يسمح للنساء بالمشاركة في تعزيز الأجندة المقررة من قبل الرجال، والتي لا تصب بالضرورة في مصلحتهم. وعلاوة على ذلك، تظل الحياة السياسية تتمحور بصورة كبيرة حول شخصيات بدلاً من قضايا، الأمر الذي يحد من حيث الأساس من فهم الحقائق اليومية للحياة السياسية على مستويات المجتمع. ويرتبط هذا الأمر على وجه التحديد بالأعمال السياسية اليومية التي تنفذها النساء، حيث تظل غير مرئية إلى حد كبير.

وكما هو حال السياق الأردني بصورة أعم، تواجه المرأة في الكرك عوائق اجتماعية وسياسية تمنع مشاركتها الكاملة في المجتمعات التي تعيش فيها. فيما تصاغ المواقع السياسية المختارة مثل الانتخابات البلدية بصورة تعكس الواقع المجتمعي العائلي والعشائري الذي -في كثير من الأحيان- لا يتقاطع مع اعتبارات النوع الاجتماعي ولا يستجيب لها. وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية الحكومية التي تزودهن بالتمثيل في المؤسسات الحكومية على مستوى كل من المحافظة والبلديات، إلا أن الإدراك الاجتماعي العام، الذي تمت ملاحظته من خلال العمل مع المجتمع الكركي، يتمثل في كون وجود هؤلاء الممثلات لا يتعدى «تغطية مطلب» فحسب، إذ لا يوفر محتوى هادفاً في تقدم حقوق المرأة على الأجندة السياسية والاجتماعية للبلدية.

يتضح من السياق الوطني في الكرك كنموذج، بأن القرار التشريعي التقدمي الذي حاول علاج الموضوع بمنهج يطبق من القيادة العليا ليخاطب القاعدة في الأسفل لزيادة المشاركة السياسية للمرأة دون أن يحتم تغييراً في الثقافة يعزز زيادة مشاركة المرأة؛ مقترحاً بأنه من أجل حدوث تغيير، فلا بد من أن يشارك المجتمع على المستوى المحلي.

ورغم هذا التناقض حيث يبدو أن المجتمع بصورة عامة، والمفهوم الثقافي لأدوار النساء في الثقافة هما ما يحدان من المشاركة السياسية للمرأة. فمن جانب آخر، ليست الثقافة بقوة موحدة إذ يتم التعبير عنها باختلاف وتباين. لقد وقفنا من خلال بحثنا على أن تفسير العائلة للثقافة والمعايير الاجتماعية ولأدوار النساء في الكرك هو ما يعول عليه. وهذا ما يفسر أنه في حين يكون بوسع بعض النساء في الكرك أن يشاركن بفعالية في العملية السياسية، يتمسك آخرون بثبات بأن دور المرأة يجب أن يبقى داخل المنزل.

من جانب آخر، لا ينبغي اعتبار الدور الحقيقي المحدود للمرأة في المشاركة السياسية الرسمية على مستوى البلديات والمستوى الوطني والمفهوم الاجتماعي السائد كدليل على أن النساء اللواتي لا يشاركن في مثل هذه المواقع لا يؤثرن في الكرك.

حيث ثبت أن للنساء والفتيات الكريكات تاريخاً طويلاً من المشاركة المدنية من خلال مشاركتهن الفعالة وعملهن في المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يسهمن بفعالية بوقتتهن وطاقتتهن وطموحتهن السياسي. ومن خلال مشروع «إيد بإيد» لمنظمة النهضة (أرض)، فقد تمكن فريق البحث من رسم خارطة للمشاركة الفعالة لهؤلاء النساء بالإضافة إلى تحديد القضايا القائمة المرتبطة بإحداث فرق في مجتمعاتهن.

## فهم المضامين السياسية للمشاركة المدنية في الكرك

على الرغم من أنه ليس من المعتاد فهم المشاركة المدنية كشرط ضروري للمشاركة السياسية، إلا أن بحثاً حديثاً سلط الضوء على كيفية أهمية هذه الأشكال «الكامنة» للمشاركة في فهم الأشكال الجديدة للسلوك السياسي، وعندما تتاح لها الظروف للظهور، فإنها تنتبأ بتوقعات المشاركة السياسية في مختلف البلدان (ايكمان وأمنة 2012:296)، وفي حالتنا هذه، يشير بحثنا في صفوف النساء والشباب في الكرك إلى أن المشاركة المدنية قد تكون الطريقة التمثيلية الأكبر لقياس المستوى العالي من المشاركة السياسية الحالية والمحتملة لديهم. وهو ما يثبت ترسيخ المشاركة المدنية لأسس المشاركة السياسية وأن المشاركة المدنية كعمل سياسي تتم ممارستها فعلاً على مستوى محلي مجتمعي. علاوة على ذلك، تظهر نتائج بحثنا أنه على الرغم من بروز هذه المشاركة إلا أنها ليست عامة، بل إن هناك حاجة إلى القيام بعمل مجتمعي ممنهج لضمان توفير الفرصة لكافة النساء للمشاركة في الحياة السياسية -مهما كان شكلها- سواء أكان ذلك بالترشح للانتخابات أو إحداث فرق في مجتمعهم من خلال العمل مع جمعية خيرية. كما يبين بحثنا العلاقة القائمة أصلاً بين الحواجز أمام المشاركة السياسية والإقصاء الاقتصادي للمرأة من قوة العمل. فبالنسبة للكثير من النساء في الكرك، كان العمل متطلباً لازماً للمشاركة المستقبلية المحتملة للمرأة في الحياة العامة -سواء أكانت رسمية أم قائمة على المجتمع. فبدون هذه الخطوة اللازمة من المنزل نحو مكان العمل -سواء أكان بأجر أو تطوعياً- فإن البيئة المناسبة للمشاركة السياسية المحتملة والنشاط السياسي تتقلص بصورة ملحوظة.

ومن هنا تعد المهمة التي نحن بصددتها ثنائية الأوجه: فمن جهة، فإنه من الضروري دعم أصوات النساء اللواتي يتمتعن بالتمكين اجتماعياً وسياسياً، في حين أنه من جهة ثانية، يجب توفير المهارات والمعارف والفرص الضرورية لتمكين أولئك البعيدات عن ذلك، من أجل ضمان وجود مستويات دعم للمشاركة السياسية للمرأة يمكن صقلها من خلال المناقشات مع العائلات والعشائر والأصدقاء والجيران. ويستدعي ذلك أيضاً دعم التطورات الهيكلية في الاقتصاد بصورة أوسع. ويعني ذلك عملياً وجود برنامج متماسك يمكن أن يوسع من: تدريبات بناء الثقة، وفرص العمل، والتعليم القائم على أساس الحقوق من سن مبكرة. وليس من السهل الإحاطة بالأمر كلها لتحقيق برنامج شامل كهذا، فكل منها يتطلب وقتاً ودعمًا ومرونةً، ومشاركة عميقة مع المجتمع كله ومنه، وهي الأهم.

### 3- المنهجية

قام هذا البحث بإجراء تقييم نوعي لنساء عضوات في جمعيات خيرية، وطالبات جامعيات في محافظة الكرك. شمل التقييم أيضاً مراجعة مكتبية معمقة للوثائق المتوفرة المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة، تزامن ذلك مع تحليل كيفية تعلق النظرية السياسية الحالية بالمشاركة المدنية كعملية سياسية مع مراجعة النظريات والمؤلفات المتعلقة بالموضوع. وقد ألقى الأدب النظري المتوفر الضوء على كيفية تفسير المشاركة التي تمت ملاحظتها ميدانياً. وقد وفرت نشاطات مشروع «إيد بايد» الفرصة لمراقبة المشاركين والتي مكنتنا من التصنيف الأساسي لمشاركة النساء في الكرك بناء على قدراتهن السياسية الحالية. وقد تم استعراض أولويات وإستراتيجيات خمس ناشطات تم تحديدهن خلال المشروع والتوسع بذلك من خلال مقابلات شبه منظمة أجريت في الكرك في بداية كانون الثاني/يناير 2016. كما أجريت مقابلات مع عاملين مشاركين مع مشروع «إيد بايد» للوقوف على الكيفية التي تتفاعل بها المشاركون مع المواد المقدمة وتوقعاتهم بشأن كيفية تحسين إشراك المجتمع في مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة ومشاركتها السياسية. ومن هنا مكن اتباع مناهج مختلفة منظمة النهضة (أرض)، من الحصول على معلومات من مناظير متعددة ومتنوعة، الأمر الذي ضمن الفهم الشمولي للحواجز القائمة أمام المرأة في المجال السياسي في محافظة الكرك، وطرح فرص للتغيير.

وعلى الرغم من تأثر البحوث ببعض المحددات على أرض الواقع، والحيز المتاح لعمل المزيج من مناقشات مجموعات التركيز، إلا أن ما حصلنا عليه كان كافياً لتحديد الاتجاهات السائدة في الكرك. كما أنّ العمل الإثنوجرافي الذي أجري كجزء من هذا المشروع، يقدم رؤية متقدمة ومتعمقة لعوائق مشاركة المرأة السياسية في الكرك.



## 4- تحليل الوضع: فهم الكرك

يجادل هوسكينز وآخرون بأن فهم التاريخ السياسي لبلد ما يعد ضروريًا لفهم المواطنة والأهلية المدنية (2015:432)، وكما هو حال الكثير من البلدان، يتألف النسيج الاجتماعي والسياسي في الأردن من مجموعة من التواريخ والتأثيرات والتعاليم الثقافية حسب المنطقة والعائلة والهجرة والصلة العشائرية، ولا تعد محافظة الكرك الواقعة في جنوب الأردن مختلفة عن ذلك. تتمتع الكرك بتاريخ غني ومتنوع كموطن منذ العصور القديمة، مع تأثيرات طالتها من العصور الفارسية والإغريقية والرومانية والبيزنطية والإسلامية. يتجسد تداخل التاريخ والثقافة حتى يومنا هذا من خلال عدد من «الجماعات القبلية المختلفة والمتفاعلة مع بعضها البعض من البدو المستقرين والرحل»، مع وجود غالبية من المسلمين السنة وأقلية مسيحية ملحوظة (مشروع موارد الكرك الافتراضي). وحيث يبلغ تعداد سكانها 260,400 (دائرة الإحصاءات العامة، 2014 أ) ما يمثل 3.9% من مجموع سكان الأردن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف 2015). يعيش 65% من سكان الكرك في التجمعات القروية في حين يعيش 35% منهم فقط في التجمعات الحضرية (دائرة الإحصاءات العامة 2014 أ).

لطالما اعتبرت الكرك منطقة ذات موارد جيدة في المملكة نظرًا للدعم المقدم من الحكومة. وينعكس هذا من خلال عدد المدارس والمستشفيات والمراكز الطبية المتوفرة في المحافظة (دائرة الإحصاءات العامة، 2014 ب؛ 2014 ج)؛ بالإضافة إلى تركيبة النظام الانتخابي التي تمنح الكرك عددًا من المقاعد في البرلمان الوطني مساويًا لمحافظة أخرى ذات أعداد سكان أكثر بكثير (تواستيد 2014:14).

وهناك تباين بين الاقتراح القائل بأن الكرك فعليًا أفضل حالًا بصورة موضوعية أكثر مما يظهر في البيانات الكمية المتوفرة، إلا أن الواقع يؤكد قتامة الوضع. فعلى سبيل المثال، في حين أن غالبية الأسر في الكرك تملك منازلها الخاصة (81.7%)، وهو ما يستخدم عادة كمؤشر على غنى الأسرة، إلا أن الكرك عانت مطولًا من الفرق بين متوسط دخل الأسرة والإنفاق. ومنذ 2006، فقد كان هناك انفصال متسارع بين متوسط الدخل والإنفاق، مع تجاوز الإنفاق الدخل إلى حد بعيد (دائرة الإحصاءات العامة، 2014 د). وبحلول العام 2013، تحسن هذا الفارق مع تجاوز الدخل للإنفاق بالكاد. من جانب آخر، يظهر تفصيل الدخل الذي تنفقه الأسر استمرار تركيز الإنفاق على الضروريات مثل الطعام والمواصلات والاتصالات والسكن، بما يشكل في مجموعه 68% من متوسط دخل الأسرة. لكن هنالك جزءًا ضئيل جدًا من الدخل يتم إنفاقه على النشاطات غير الروتينية والترفيهية والملابس، ناهيك عن الرعاية الطبية. (دائرة الإحصاءات العامة، 2013).

تتبعكس المشاكل التي تواجهها الأسرة العادية في استمرار البطالة في المحافظة، والتي يبلغ معدلها الحالي 12.6%. وكما هو حال معظم المحافظات، يتفاوت معدل البطالة بصورة ملحوظة حسب الجنس، حيث تشكل البطالة لدى الإناث ما نسبته 18.9% مقابل 10.3% لدى الذكور. (دائرة الإحصاءات العامة 2014 هـ).

من الجدير بالذكر أن هذه الأرقام تمثل تحسنًا ملحوظًا عما كانت عليه قبل ست سنوات فقط عندما بلغت البطالة لدى النساء في الكرك 25.9% (دائرة الإحصاءات العامة، 2014 و). لعل ما يعد أكثر أهمية من معدل البطالة هو المعدل البالغ الانخفاض لمشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية، والذي يبلغ حاليًا 22.9%. يشير ذلك إلى أن غالبية النساء لسن نشاطات اقتصادية ولا يبحثن عن فرص عمل (دائرة الإحصاءات العامة، 2014 هـ). ويتمثل مضمون هذا الأمر في أن الغالبية العظمى للنساء في الكرك بالتالي لسن مستقلات ماليًا. وعلى الرغم من المستوى العام المنخفض مقارنة بالذكور، لدى مقارنة ذلك بالمتوسطات على المستوى الوطني، تتمتع الكرك بمعدل عالٍ لمشاركة المرأة الاقتصادية في المملكة ككل (قسوس، 2015). وبالرغم من أن ذلك قد يعني بأن النساء في الكرك هن في موقع أفضل من ذلك الذي للمرأة في محافظات أخرى، إلا أنه لا يجب لهذه الحقيقة أن تضللنا في فهم القضايا التي تواجه المرأة في الكرك.

## ويتمثل مضمون هذا الأمر في أن الغالبية العظمى للنساء في الكرك بالتالي لسن مستقلات ماليًا.

### السياسة العشائرية في الكرك: قوة مؤثرة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة؟

لطالما اعتبرت السياسة العشائرية في الكرك مهيمنة على المجتمع الكركي (مشروع موارد الكرك الافتراضي)، حيث تنافست عشائر مختلفة على مر القرون الماضية على السيطرة على الموقع الجغرافي الإستراتيجي إلى حد استخدام قلعة الكرك كمكان للمجالس العشائرية (مدينة الكرك). بالتأكيد، لم تتلاش بقايا هذا التاريخ، حيث تشكل السياسة العشائرية جزءًا هامًا من جوانب الحياة الأساسية. هناك تقارير حول تأثير الحياة العشائرية على الأفراد مثل الصدامات التي اندلعت في حرم جامعة مؤتة (الصمادي 2013)، بالإضافة إلى قوتها المؤثرة في السياسة الرسمية. وفي حين يمكن للعشائرية أن تمثل مصدرًا للقوة والعمل الجماعي (بن محمد 1999)، فإن هنالك طبيعة ذكورية واضحة تتجلى في السياسة العشائرية للكرك. يظهر ذلك كإنكار حقيقي لحق المرأة في اقتحام المجال السياسي، ففي الانتخابات الوطنية في 2007 اعتبر سبعة من أصل الأعضاء التسعة المنتخبين من الكرك قادة عشائريين وكانوا جميعًا من الرجال (ريان 2007: 188).

ما نراه في الكرك، أنه على الرغم من المساواة الشكلية أمام القانون، والحق الشكلي للانخراط في العملية السياسية من خلال الخدمة المدنية بموجب الدستور، فقد سحبت الفرصة لشريحة صغيرة فقط من النساء للاستفادة من هذا الطرف. بالتأكيد، لا يعد هذا نمطًا مستقلًا يخص الكرك وحدها، حيث يوجد مثل هذا الوضع في محافظات أخرى في الأردن، وفي أجزاء أخرى من العالم العربي بالفعل. ففي دراسة أجراها بييتروبيولو على مرشحين للانتخابات الوطنية الأردنية، أشار الذين تمت مقابلتهم إلى أن العائق الرئيسي أمام المشاركة السياسية للمرأة يتمثل في العشائر والأنماط السائدة الثقافية (بييتروبيولو 2012: 27). وبإدراكها العميق لهذه القوة المحركة في المجتمع الأردني، قامت الحكومة الأردنية بإدخال نظام المحاصصة (الكوتا) في 2003 لتشجيع مشاركة المرأة وتمثيلها على مستويات عليا. وقد تزايد ذلك باطراد في 2010 و2013. فمن خلال الكوتا، أصبحت المرأة بارزة ظاهريًا في المجال السياسي في المحافظة.

ومن خلال تنفيذ عمل منظمة النهضة (أرض) والتقييم الأولي للاحتياجات في مدينة الكرك مع المنظمات المجتمعية وفي الجامعة في آب/أغسطس 2014 أصبحت منظمة النهضة (أرض) على اطلاع على بعض الحقائق السياسية والاجتماعية التي تواجه المرأة والحياة السياسية لها في المحافظة.

وعلى سبيل المثال، أبرزت النتائج الأولية أن كوتا الخمسة والعشرين بالمائة المخصصة للنساء في المجالس البلدية والتي تم إقرارها في 2010 من قبل مجلس النواب الأردني قد زادت فعليًا من نسبة النساء في البلديات. من جانب آخر، ومن خلال المشاورات المجتمعية، أضحى من الواضح وجود إدراك يتمثل في كون وجود هؤلاء الممثلات لا يتعدى كونه «تغطية مطلب» لا يوفر محتوى ذا مغزى للتقدم في حقوق المرأة على الأجندة السياسية والاجتماعية للبلديات. تعرض نتائج الانتخابات البلدية لسنة 2013 برهانًا قاطعًا يؤكد هذا الإدراك الاجتماعي حيث انتخبت أقل من سبع نساء للمقاعد البلدية على أساس تنافسي، والعديد من السيدات اللواتي انتخبن لشغل كوتا الخمسة والعشرين بالمائة فعلمن ذلك بأقل من عشرة أصوات لكل واحدة منهن.

ويكشف تحليل نشاطات عضوات مجلس الكرك من خلال مبادرة ما وراء الكوتا العديد من الأمور. فقد أثبت أنه على الرغم من التنوع في المشاركة، ومن اعتبارها مشاركة عالية نسبيًا مقارنة بمحافظات أخرى، إلا أنه كان هناك مشاركة محدودة من وسائل الإعلام وعدد قليل نسبيًا من اللقاءات المجتمعية التي تم تنظيمها. وعلى الرغم من حضور المرأة في كافة الاجتماعات البلدية والمساهمة بالمقترحات، إلا أنه لم ترأس أي امرأة اجتماعات اللجان، بما يترك مواقع البروز والقيادة المحلية فارغة ليشغلها الرجال. وعليه، يبدو أن مشاركة المرأة في المجالس لا تتعدى كونها مهام تسجيل حضور (مركز هوية 2014).

## 5- فهم المشاركة السياسية للمرأة في الكرك

**يسلط بحث حديث الضوء على كيفية كون هذه الأشكال «الكامنة» للمشاركة ذات أهمية كبيرة لاستيعاب الأشكال الجديدة للسلوك السياسي، وعندما تتيح لها الظروف ذلك، فإنها تتنبأ حتى بتوقعات المشاركة السياسية في مختلف البلدان**

لا يبين التركيز الحصري على المشاركة السياسية الرسمية للمرأة في الكرك مقدار المشاركة السياسية للمرأة في المحافظة. وكما يناقش باهاد، «إن التركيز على المشاركة الرسمية يحرم البلدية من الوسائل التي يشارك فيها المواطن سياسياً» (باهاد 2005).

ولقد أقرت دراسات سابقة حول المشاركة السياسية للمرأة في الأردن بأنه على الرغم من صعوبة اقتحام مجال السياسة الرسمية، فقد شاركت النساء «سياسياً» من خلال الانخراط المتمحور في المجتمع مع المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني (براند 2003).

في حين أنه لطالما ورد ذكر ذلك تاريخياً، فإن النظر إلى هذا النشاط كنشاط سياسي هو مجرد تطور حديث تماماً في النظرية. وبالفعل، لم تفهم المشاركة المدنية -عادةً- كشرط ضروري للمشاركة السياسية. من جانب آخر، يسلط بحث حديث الضوء على كيفية كون هذه الأشكال «الكامنة» للمشاركة ذات أهمية كبيرة لاستيعاب الأشكال الجديدة للسلوك السياسي، وعندما تتيح لها الظروف ذلك، فإنها تتنبأ حتى بتوقعات المشاركة السياسية في مختلف البلدان (ايكمان وأمنة 2012).

في دراستهما حول المشاركة السياسية للشباب في أوروبا، يشير أمنة وايمان إلى أنه في حال اعتبار العمل التطوعي والأشكال الأخرى من المشاركة المجتمعية أمثلة على النشاط السياسي، فإن مشاركة الشباب هي أعلى بكثير مما تدل عليه المشاركة المنخفضة في الانتخابات (أمنة وايمان 2013: 7). يشكل هذا تطوراً هاماً في الفهم النظري للمشاركة السياسية ذلك أنه يتجاوز الفهم المحدود للسياسة باعتبارها تحدث داخل جدران البرلمان.

**المشاركة المدنية قد تكون الطريقة التمثيلية الأكبر لقياس مستوى مشاركتهم السياسية حيث أن مواقع السياسة التقليدية مثل الانتخابات البلدية تتحدد عموماً عن طريق السياسة العشائرية التي لا تتداخل مع اعتبارات النوع الاجتماعي ولا تستجيب لها.**

وكما توضحه الصفحات التالية، يظهر بحثنا أن هنالك العديد من النساء في الكرك من أولئك الممكّنات والنشاطات المنخرطات في الجمعيات الخيرية والاتحادات والأندية، وأنهن يعبرن من خلال مشاركتهم عن طاقتهن وطموحهن السياسي لإحداث فرق في مجتمعهم. ففي العديد من الحالات، تواصل أولئك النساء ما توقفت عنده الخدمات الرسمية في المجتمع. وهن يؤمن حقاً بأن لديهن قدرة أكبر على إحداث فرق بالعمل مع المجتمع مباشرة.

ويشير بحثنا في صفوف هؤلاء النساء إلى أن المشاركة المدنية قد تكون الطريقة التمثيلية الأكبر لقياس مستوى مشاركتهن السياسية، حيث أن مواقع السياسة التقليدية مثل الانتخابات البلدية تتحدد عمومًا عن طريق السياسة العشوائية التي لا تتداخل مع اعتبارات النوع الاجتماعي ولا تستجيب لها. إلا أنه لم يتم بعد تحديد كيف ومتى تقود هذه المشاركة المدنية إلى العمل السياسي في المفهوم الشكلي للمصطلح، حيث أنه يجب أخذ العوامل المستقاة من القضايا الأكبر المرتبطة بالاستقرار الجيوسياسي في المنطقة بعين الاعتبار في هذا التحليل. من جانب آخر، فمن الواضح أنه هنالك بالفعل أنشطة سياسية تأخذ حيزًا. والأهم من ذلك، أنه لا يمكن النظر إلى هذه المشاركة كمشاركة معمة، وبالتأكيد لا يجب اعتبار أنها تقلل من الحواجز الثقافية التي لا تزال تتغلغل في مجتمع الكرك.

## فهم المشاركة المدنية كتوطئة للمشاركة السياسية للمرأة في الكرك

هنالك العديد من التجارب المختلفة لدى النساء في الكرك في مجال محاولتهن للمشاركة المدنية والسياسية. فمرة أخرى، وبرغم عدم كون جميع النساء ممكنات سياسيًا، فإن هنالك عددًا لا بأس به من الناشطات المشاركات في مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إحداث فرق في مجتمعهن، كما أنهن يساهمن في التطور المتوالي لمجتمعهن.

وقد أكدت النساء ذلك بالتعبير عن كون العملية السياسية الرسمية لا تعد الموقع الوحيد للسياسة في الكرك ولا المجال الوحيد لإحداث فرق. ورغم وجود درجات متباينة من إدراك ذلك، لكن أقرت النساء عمومًا بأن العمل الذي يقمن به يعد سياسيًا إلى حد ما؛ بالإضافة إلى فهمه كعمل مجتمعي وخيري. وكان هنالك فهم بأن ما يقمن به في مجتمعاتهن هو جزء منهن. حيث كثيرًا ما استخدمن عبارات مثل «هذا واجبي» و«إنه جزء مني» و«تسري السياسة في دمي». يعد هذا أمرًا مثيرًا للاهتمام إلى حد كبير، لأنه يتناقض مع الفهم القائل بأن النساء في الكرك لا يباليين بالسياسة. وقد أمنت النساء كذلك بقوة بالأمر المتعلقة بالعمل القائم على الأساس المجتمعي. وقد تم التعبير عن ذلك بطرق مختلفة، كما يبين الاقتباس أدناه نية العمل المجتمعي للمرأة كموقع صريح للمشاركة السياسية:

**«إن ما أقوم به هو أكثر أهمية مما يقوم به بعض المسؤولين الرسميين. لأنني مع الناس، وأقوم بإحداث فرق. حسنًا، هم يقومون بوضع الموازنة للعام 2016. وأنا أضع خطة لهؤلاء الناس، لحياتهم».**

## نظرة نقدية لنظام المحاصصة (الكوتا)

هنالك إدراك بأن النساء اللواتي تم انتخابهن من خلال نظام الكوتا لا يتعدين كونهن «تغطية مطلب». تفاوتت الآراء المتعلقة بالمشاركة النوعية لعضوات المجلس هؤلاء؛ ولكنها كانت سلبية عمومًا، ملقبة الضوء على أن النظام الانتخابي أدى إلى انتخاب عضوات مجلس غير مؤهلات. وتم الإقرار بأن الظهور المتزايد للمرأة في المجال العام يمثل جانبًا هامًا من نظام الكوتا ولكن الطبيعة غير المؤهلة للنساء المنتخبات قللت من شأن أهمية هذا الظهور.

«النساء اللواتي يذهبن إلى البلدية ذهبن عن طريق الصدفة. لم يكن لديهن مائة صوت ... لذا فإنني أعتقد أنهن يؤثرن في مجتمعاتهن بالقدر ذاته. بعضهن لسن متعلمات، ولسن مثقفات. وقررن ذلك بين ليلة وضحاها».

ويشكل ذلك نتيجة مثيرة للاهتمام خصوصًا عند أخذ عدم المساواة الحقيقية في التمثيل في العملية السياسية الرسمية، والحواجز الاجتماعية المستمرة أمام النساء في المشاركة في مجال السياسة الرسمية، بعين الاعتبار.

من جانب آخر، كنساء ممكنات بحد ذاتهن، فقد كان من الواضح أن فكرة الحصول على منصب لا تستند إلى الجدارة. وينظر إلى الكوتا باعتبارها أمراً لا يعكس نوعية الناشطات في الكرك بل انها تعمل على تقليص قوتهم وتأثيرهن. كما أنها قد تعكس اعتقادهن بأنه بوضع القيود الحالية في السياسة الرسمية بالاعتبار، فإن العمل المجتمعي يوفر لهن مساحة أكبر لإحداث تغيير على أرض الواقع. وبالفعل، فقد ظل الاهتمام بدخول معترك السياسة الرسمية بصورة ملحوظة بالتركيز على العمل المجتمعي. وقد فهم من ذلك بأن صناع القرار الداعمين في المجلس البلدي والبرلمان سيقومون بإحداث فرق نوعي حتى في عملهم.

## قواعد النوع الاجتماعي والنشاط السياسي

يبرز فهم التمثيل المحدود وغير الحقيقي للمرأة في السياسة الرسمية وكذلك حضور الناشطات في المنظمات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أن هنالك إدراكاً قائماً في الكرك بأن «المجتمع لا يزال يعتقد بأن مجال عمل المرأة هو منزلها وبأنها يجب أن تركز فقط على أن تكون زوجة صالحة». وقد تحدثت النساء عن وجود العشائرية والتقاليد التي من الممكن التعبير عنها باعتبارها تحد من مشاركة المرأة. من جانب آخر، فلقد كان هنالك اختلاف حول مقدار وجود هذه العوامل وتأثيرها، ومن منظور مختلف، فإن للروابط الاجتماعية القائمة من خلال هذه الممارسات مضامين إيجابية لا يمكن إغفالها، وسلبية بنفس الوقت. لقد بدا ذلك كتناقض لدى كافة النساء، فمن جهة، فقد عبرن بعمق عن دعم مجتمعهن ووعيه وتقدمه «هنالك وعي حقيقي في المجتمع، لقد تجاوزنا مرحلة الجهل»، ومن جانب آخر توجد رغبة في التغيير، «يمثل النظام الاجتماعي القائم حاجزاً أمام مشاركة النساء في المجتمع».

ويمثل الزواج والطلاق المثال الأفضل الذي يبرز ذلك. فقد أشارت النساء في الكرك إلى أنه في حال عدم قيام الزوج بإعطاء زوجته حقوقها في الطلاق، فإن أخاها أو أباها يقفان في صفها للتأكد من تأمين هذه الحقوق. ولكن أشارت النساء أيضاً إلى أن مسألة حقوق المرأة في الطلاق ليست بذاك القدر من الأهمية في مجتمع لسن قدرات فيه على اختيار أزواجهن في المقام الأول.

**«قبل التحدث عن حقوقها في الطلاق، فلنصنع سيدة يمكنها اختيار زوجها. أو أن تختاره لسبب آخر غير ما تفكر به صديقاتها والمجتمع ... هذه مشكلة حقيقية في الأردن وفي الوطن العربي».**

كما نوهت النساء إلى حقيقة أن الحديث حول الطلاق بين الأفراد المحافظين في مجتمع الكرك من الممكن أن يؤدي إلى تبعات سلبية تلحق بالمرأة. فعند سماع أنه قد تمت مناقشة الطلاق في تدريب ما، قد يقرر زوجها عدم السماح لها بالعودة. أو ربما قد تقرر هي عدم العودة لأنها مسألة حساسة. في هذا المثال البسيط، تتجلى إيجابيات وسلبيات الطبيعة الذكورية للمجتمع في الكرك.

**من الواضح بأن الطبيعة الذكورية للمجتمع في الكرك لا يتم التعبير عنها بصورة متجانسة وتعتمد على العائلة إلى حد كبير.**

من الواضح بأن الطبيعة الذكورية للمجتمع في الكرك لا يتم التعبير عنها بصورة متجانسة وتعتمد على العائلة إلى حد كبير. فأمثلة النساء اللواتي تمت مقابلتهن تمثل حالات حول هذه النقطة. فجميعهن يأتين من خلفيات وأعمار مختلفة، وكل منهن هي مثال قوي على النساء التقدميات والممكنات اللواتي يحدثن تغييراً في مجتمعاتهن. بالنسبة لبعض النساء - فقد قامت عائلاتهن بتشجيعهن بقوة على التطور من خلال التعليم وقد وصفن عائلاتهن بأنها منفتحة التفكير.

**قام والدي بتمهيد الطريق لي للدراسة في سوريا ولأختي في العراق ... واستمر في دعمه لنا قائلاً بأن عليك تحسين نفسك. ليس عليك أن تشعرى كفتاة، أن تكونى فتاة أو صبيًا ليس بالأمر المهم. ولذا كما قلت فإن الأمر يعود للعائلة، لتوجيه الفتاة إلى الطريق. كل ما تحتاجه هو بعض الدعم وبيئة مساعدة».**

من جانب آخر، فإنه من المهم إدراك أن ذلك لا يبدو كتجربة يمكن تعميمها. ففي نفس الوقت الذي تتوفر فيه الفرصة لبعض النساء بسبب عائلتهن، فإن أخريات يتعرضن لقيود من قبلها. تمثل تجربة الكثير من طالبات الجامعة شاهداً على ذلك. فليس لدى بعض الفتيات خيار بخصوص ما يدرسنه ليعدن إلى البيت مباشرة عند إنهاء دراستهن الجامعية. ولكن مرة أخرى، لا يتم التعبير عن تأثير العائلات في تحديد اختيارات الفتاة بصورة متجانسة. وقد أشارت النساء إلى وجود بعض العائلات المقيدة في الكرك وعلى الرغم من ذلك فإن بناتهن يستمررن في البروز كشخصيات عامة في المجال العام. «يعود الأمر إلى عائلتها ولكنك بحاجة إلى شخص يكون لديه ما يكفي من القوة ليقول للمجتمع قف هنا، هذه عائلتي. كل ما يتطلبه الأمر وجود شخص قوي».

ما يبدو أنه يتم التعبير عنه في الكرك هو فهم العائلة واستمرارية القواعد الاجتماعية والتي لها الأثر الكبير في احتمالات مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة. والأهم، فإن موقف العائلات لا يحدد بالكامل مسار تقدم بناتهن. ففي حالة إحدى النساء التي تم حرمانها من اختيار التعليم، أصبح ذلك محفزاً للتغيير ولنشاطها حول هذه القضية. من جانب آخر، فقد أشارت إلى أن قصة أختها تختلف كثيراً حيث بقيت في المنزل.

لذلك، ونظراً للتجارب المختلفة الواضحة التي مرت النساء بها، فمن المهم عند العمل نحو زيادة المشاركة السياسية للمرأة إزالة الحواجز الاجتماعية الواضحة التي تمنع ذلك، مع وجوب فهم الممارسات الثقافية والاجتماعية على نحو دقيق. ولا يتم التعبير عن ذلك بصورة موحدة أو متجانسة. حيث يمكننا أن نرى في الكرك عدداً من التفسيرات للثقافة المعتمدة على العائلة، وبالتالي نساء على درجات مختلفة من الوعي السياسي والانخراط والمشاركة. تعد كيفية معالجة الحواجز الثقافية التي تمنع المشاركة هي ما تعمل عليه هؤلاء السيدات الناشطات بالضبط. فإن كل واحدة منهن تنفذ إستراتيجيات طويلة وقصيرة الأمد بطرق مختلفة لتشجيع التطور الثقافي الذي سيضمن وصول كافة الأشخاص في الكرك، بما في ذلك المرأة، إلى المجال السياسي بصرف النظر عن الشكل الذي قد يتخذه.

### **العوائق الهيكلية التي تمنع المشاركة السياسية للمرأة**

نظراً للموقف المالي الصعب وانعدام فرص العمل لدى الكثيرين في الكرك، أشارت بعض النساء إلى أن التركيز على حقوق المرأة لوحدها هو أمر مفضل. فلا يقتصر الأمر حصراً على الإقصاء الاجتماعي للمرأة من المشاركة السياسية. هنالك ضعف واضح في مشاركة كل من الرجال والنساء في النظام الاقتصادي، والإقصاء الثقافي من السياسة هو أمر يجب معالجته كأولوية وليس على العكس من ذلك.

تعتبر حالة البطالة لدى الرجال والنساء في الكرك هامة، مع مشاركة منخفضة بصورة دراماتيكية بالنسبة للنساء. اعتبرت النساء ذلك حاجزاً أمام المشاركة السياسية لأن الخطوة من المنزل إلى المجال السياسي كبيرة. تم النظر إلى إمكانية دخول المجال السياسي من خلال المشاركة الأولية في المجال الاقتصادي. وكما سألت إحدى السيدات، كيف تتوقع أن تقفز المرأة من البيت إلى البرلمان؟

اعتبر الخروج من المنزل من خلال العمل خطوة أولى نحو الانخراط والنشاط السياسي المحتمل، سواء أتم التعبير عن ذلك كمشاركة في الانتخابات أو في الجمعيات.

## الإقصاء الحقيقي من المجال الاقتصادي يعمل كحاجز أمام المشاركة السياسية للمرأة في الكرك.

وبأخذ الحالة الاقتصادية الصعبة للكثير من العائلات في الكرك في الاعتبار، حسبما هو مثبت من خلال الفرق بين متوسط الدخل والإنفاق، يمكن أن يدعم التمكين الاقتصادي للنساء الحالة الاقتصادية لعائلاتهن وأن يوفر ذلك فرصة للتفاعل مع المجتمع على مختلف المستويات وربما للمشاركة في المجال السياسي. من جانب آخر، أشارت النساء إلى أن ما يحتجنه في الكرك ليس التمكين الاقتصادي فقط. فهناك حاجة إلى التنمية في المحافظة لضمان أن ما لدى الناس ليس مجرد «معيشة بل حياة»، وهو ما يشمل المشاركة في المجتمع. كيف يمكن وجود حياة دون معيشة، على اعتبار تجاوز متوسط الدخل الإنفاق مؤشراً فقط؟ سيكون ذلك أمراً صعباً ويتطلب حشداً مجتمعياً كبيراً بالإضافة إلى وجود تنمية اقتصادية.

إلى جانب الحواجز الهيكلية أمام الانخراط في قوة العمل والمشاركة السياسية المحدودة في العملية الرسمية، عبرت النساء عن وجود قضايا الثقة بالذات لدى النساء والتي يجب معالجتها. «إذا أردت تسليط الضوء على حقوقهن في السياسة، اصنع امرأة مستقلة لديها ثقة بالذات». يتمثل طموح معظم النساء في زيادة ثقة النساء بأنفسهن من خلال بناء مهارتهن عن طريق العمل التطوعي والمدفوع الأجر، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة، والتدريب، ونشاطات المنظمات غير الحكومية.

إلا أن النساء أقررن أيضاً بأن التركيز الوحيد على نشاطات التمكين الاقتصادي وبناء الثقة لدى النساء لا يعد كافياً لمعالجة القضايا الثقافية التي تمنع مشاركة المرأة في الكرك. تم اقتراح التعليم بصورة موسعة كطريقة مفيدة وقوية لاستخدامها لفتح طرق جديدة للتفكير في المجتمع. فقد أشارت الكثير من النساء إلى أن التثقيف بشأن حقوق المرأة وحقوق الإنسان يجب أن يبدأ في مراحل مبكرة وصولاً إلى الجامعة. وكمزودين للمعرفة، ينبغي على المعلمين تضمين هذه التدريبات لضمان استمرارية هذه الأفكار طوال الحياة المدرسية للطفل.

وتم التأكيد على أهمية مشاركة مجموعات من مختلف الأعمار ومن كلا الجنسين كأمر ضروري لإمكانية إحداث التغيير في الكرك. وهذا يعود في الأساس إلى الدور الهام الذي تلعبه العائلة في المجتمع. فإن تجاهل الشباب والشابات في هذه العملية بالتالي يعد عائقاً في وجه التقدم حيث تتطلب إمكانية التغيير المجتمعي والثقافي مشاركة كافة أفراد المجتمع. وبهذا الخصوص، فقد تم الإقرار بوجود إشراك كافة الطوائف الدينية في إمكانية التغيير. تم التعبير عن شعور الإدماج هذا بصورة واضحة، غير أنه تجلى بأسمى معانيه في الاقتباس التالي:

**«لا تعمل على الفكرة، بل اعمل على الذات والمجتمع. لا على الهوية، أي المرأة أو غيرها. لا نحتاج إلى هوية. مشكلتنا في الأردن أننا ننظر إلى الهوية والأصول والخلفية الدينية، أنت امرأة غير محجبة، وأنت محجبة. ساعدني في هذا أرجوك. اعمل على البرمجيات لا على المعدات».**

تدل رسالة التضمين القوية هذه على أهمية المشاركة والتنظيم القائمين على المجتمع. يمكن فقط تقدير هذه الاعتبارات على مستوى القاعدة، بل والشعور بها عندما لا يتم تنفيذها على نحو سليم.

## 6- إيد بإيد: دعم المشاركة المدنية للمرأة في الكرك

بفهم واضح لإقصاء المرأة من العملية السياسية الرسمية، سعى مشروع «إيد بإيد» إلى بناء القدرات والتوعية بشأن قضية حقوق المرأة والمشاركة السياسية في محافظة الكرك، حيث تم تنفيذه خلال فترة تزيد عن 10 شهور، وخلالها أجرى مشروع «إيد بإيد» تدريبات حول الحقوق الدولية للمرأة، وقانون الأحوال الشخصية، والمشاركة المدنية، والمناصرة. ومن خلال هذه التدريبات، تم إشراك 25 امرأة ورجلاً من منظمات مجتمعية بالإضافة إلى 40 طالباً وطالبة من جامعة مؤتة.

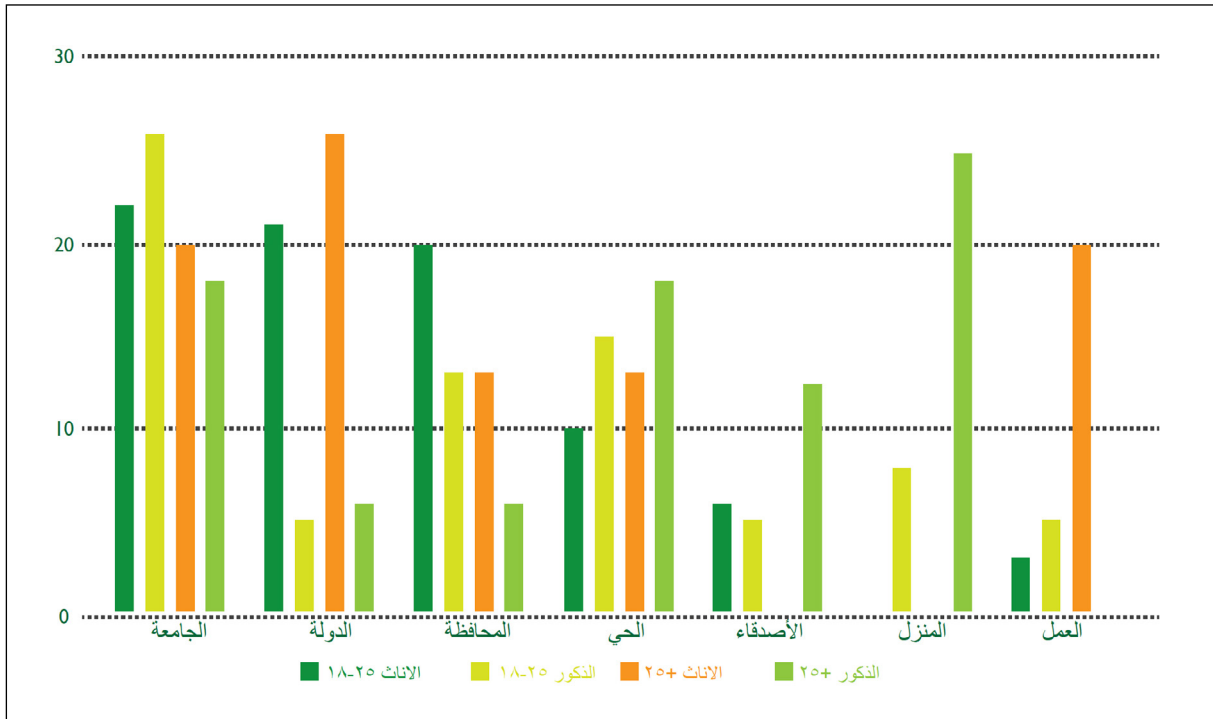
في حين هدف المشروع إلى العمل مع كل من الرجال والنساء، فقد بلغت نسبة الإناث 72%، وشارك رجالان فقط في تدريبات المنظمات المجتمعية، في حين كانت نسبة المشاركين في التدريبات الجامعية 44% من الذكور. وحيث أن إدارة غالبية المنظمات المجتمعية تتم من قبل نساء، فلا يجب اعتبار ذلك أمراً ذا أهمية بالغة. بل إن ما يدل عليه ذلك هو أن المنظمات الخيرية تمثل مواقع لمشاركة النساء وللنشاط السياسي، بدلاً من تلك المساحات الأخرى التي يمكن للرجال الوصول إليها.

### تم تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لممارسة النساء المشاركة حالياً في محافظة الكرك

وخلال سير التدريبات، تمت مراقبة المشاركين الأمر الذي قاد إلى وضع تصنيف لأنواع مشاركة النساء المشاركات في النشاطات السياسية/الجمعيات في محافظة الكرك. ومن المهم إدراك أن النساء الكركيات والنساء اللواتي شاركن في التدريب جئن من خلفيات متنوعة. وبمشاركة تعليمية ونشاطية متنوعة. تم تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لممارسة النساء المشاركة حالياً في محافظة الكرك: أولئك النساء المشاركات بصورة كبيرة ممن لديهن ظهور كبير وقد يرشحن أنفسهن للانتخابات إما على المستوى البلدي أو الوطني؛ والمجموعة الثانية هي من النساء المشاركات واللواتي لديهن وعي بالمشاكل في مجتمعاتهن ولكن لا يشاركن في السياسة الانتخابية بل يركزن على المجتمع بدلاً من ذلك؛ والمجموعة الثالثة والأخيرة هي من النساء اللواتي لديهن وعي بمشاكل مجتمعاتهن ولكن لا يعرفن ما العمل لإحداث تغيير على الأرض. يعد التوصل إلى هذا التصنيف لمشاركة النساء الكركيات مفيداً لأنه يمكننا من امتلاك القدرة على إدراك مختلف درجات مراحل المشاركة ونية الناشطات. ويمكن استخدام ذلك لتطوير إستراتيجيات لتوسيع المشاركة السياسية.

كانت المجموعة الثانية من المشاركين من طلاب الجامعة. اتبع هيكل التدريب وملاحظة المشاركة المتزامنة ذات الشكل المخصص للمنظمات المجتمعية. ولكن عمل المشاركون في هذه الجلسة من خلال تمرين تقييم ذاتي للمشاكل التي تواجه المجتمع. ويمثل الرسم البياني التالي نتيجة هذا التقييم الذاتي، وتحديد القضايا وفقاً للعمر والنوع الاجتماعي.





كما هو مبين في الرسم أعلاه، قامت غالبية الذكور (18-25) بتحديد المشاكل ذاتياً باعتبارها موجودة من حيث الأساس على مستوى الجامعة، متبوعة بمخاوف على مستوى الجوار والبلد والمحافظة. ومن المثير للاهتمام أن ذات الفئة العمرية من الإناث قامت بتحديد ذاتي للمشاكل باعتبارها كامنة على مستوى الجامعة، متبوعة بتلك على مستوى البلد والمحافظة، مع إشارة أقلية من المشاركات إلى وجود مشاكل في الجوار والأصدقاء والعائلة.

وعلى العكس من ذلك، أشار الذكور من الفئة العمرية التي تزيد عن 25 عاماً إلى أن غالبية المشاكل التي تواجه مجتمعهم تكمن في المنزل، متبوعة بالجامعة والجوار والأصدقاء والبلاد.

أشارت الإجابات من الإناث من الفئة العمرية التي تزيد عن 25 عاماً إلى أن غالبية المشاكل تأتي على مستوى البلاد، متبوعة بالعمل والجامعة، تليها في ذلك القضايا على مستوى المحافظة والجوار. تشكل المقارنة بين الذكور والإناث في هذه المجموعة أمراً مثيراً للاهتمام ليس لأن الإجابات مختلفة، بل أيضاً لاختلافها عن تلك الإجابات من المجموعة العمرية الأخرى.

### المشاركون مهتمون بصورة كبيرة ويتطلعون للمشاركة في قضايا تتعلق بمناخهم الاجتماعي والسياسي بدلاً من المجال الشخصي.

ومن منظور النوع الاجتماعي، من المميز كذلك أن الإناث في كلتا المجموعتين العمريتين يظهرن إجابات أكثر تنوعاً تتعلق بعلاقتهم بسياقات مختلفة عما يبرزه الذكور. من جانب آخر، وعلى نحو مثير للاهتمام، لم تورد أي امرأة من أي من المجموعتين العمريتين القوى المحركة داخل الأسرة كمشكلة، في حين فعلت ذلك أقلية من الذكور في كلتا المجموعتين. ومن المثير للاهتمام أيضاً، أن العشيرة لم تحتل مرتبة عالية بالنسبة لأي من المجموعتين؛ حيث جاءت من بين القضايا الأقل أهمية باستمرار. يعد هذا الأمر مثيراً للاهتمام بصورة خاصة لكونه قد تم طرح الثقافة العشائرية خلال المناقشات كحاجز أمام المشاركة السياسية. ولكن من الواضح أن لهذه القضايا ترتيباً

من حيث الأولوية، بحيث كان المشاركون مهتمين بصورة كبيرة ويتطلعون للمشاركة في قضايا تتعلق بمناخهم الاجتماعي والسياسي بدلاً من المجال الشخصي. يعد هذا نتيجة هامة بحد ذاتها لأنه، حسبما تم فهمه من المقابلات الشخصية، تظل العائلة باعتبارها محددًا أساسيًا لاحتمالات مشاركة المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبعد جلسات التدريب النهائية، تم تنظيم ورشة عمل لكافة المشاركين الذي شاركوا في التدريب. مثل ذلك فرصة للوقوف على استيعاب المعلومات التي تم تقديمها خلال التدريبات وتبنيها وتطبيقها في المجتمع. كما ضم المشاركون في ورشة العمل ممثلين اثنين عن وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية ومساعد المحافظ، الأمر الذي أتاح الفرصة لأعضاء التدريب للتواصل مباشرة مع السلطات. كما وفرت ورشة العمل الفرصة للباحثين لتوزيع نتائج البحث الأولية، والحصول بهذه الطريقة على نوع من التغذية الراجعة من المشاركين حول ما تمت ملاحظته خلال المشروع. ومن المثير للاهتمام أنه كان هنالك اختلاف بسيط فقط مع النتائج.

بعد عرض نتائج البحث الأولية، طلب تقسيم المشاركين إلى خمس مجموعات لمناقشة كيفية المضي قدمًا الآن بعد أن تم تحديد القضايا. أعادت كافة المجموعة ترتيب القضايا اعتمادًا على أعضاء المجموعة، وهو ما يبدو ملائمًا على اعتبار تكوين كل مجموعة من مجموعة مختلفة من الأعمار ومن كلا الجنسين. سلطت كل مجموعة الضوء على موضوع مختلف كموضوع اهتمام رئيسي لمجتمعها وحاولت وضع مبادرة يمكن تطبيقها على المستوى المحلي لمعالجة هذه الأمور.

أدت ملاحظة المشاركين في هذه الفعالية إلى التوصل إلى ثلاث نقاط. أولاً، كان المشاركون متحمسين لمعالجة القضايا ووضع إستراتيجيات لطرق إزالة الحواجز أمام المشاركة السياسية للمرأة، بالإضافة إلى إظهار اعتبار وفكر عميقين بشأن هذه العملية. على سبيل المثال، حاولت إحدى المجموعات تحديد موقع نشاطها في الجامعة لأنها «مرحلة النضوج فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا، وتتيح العديد من الفرص للمشاركة في مختلف المجالات.... أيضًا المعتقدات والافتتاح بتغيير دور الجنس الآخر». أشارت مجموعة أخرى إلى محاولتها استهداف المستوى المجتمعي لأننا «نحصل على أفكارنا من آباءنا وأصدقائنا من المجتمع، ومن ذات المجتمع نحصل على معتقداتنا وثقافتنا وسياستنا وأساسنا؛ وتؤثر كافة هذه العوامل في شخصية الأفراد وفي مشاركتهم السياسية والاجتماعية».

تمثلت النقطة الثانية في تشديد كافة المشاركين على أهمية خصوصية السياق في مجتمع الكرك وبالتالي الحاجة إلى تصميم حملات وفقًا لذلك. ولإحداث فرق في مجتمعاتهم، فإنه من الضروري الاستناد إلى المعرفة والتجربة المحلية. من الممكن عندئذ اقتراح أن المبادرات التي ينظر إليها باعتبارها ستكون أقل نجاحًا من «الخارج»، ما لم تتضمن هذه المعرفة والتجربة المحلية.

وثالثًا، تمت ملاحظة أن وجود ممثلين من وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية ومكتب المحافظ قد كان له أثر ملحوظ في المشاركين، ذلك أنه مثل فرصة للتحدث مباشرة مع الممثلين حول القضايا التي يواجهها الناس في مجتمعاتهم. أكدت مشاركة الممثلين واهتمامهم المخاوف التي أثارها الناس وربما فتحت مجالات للتحرك الرسمي بشكل إيجابي.

## يعد العمل المعمق مع المجتمع ضرورياً لنجاح المشاريع في الكرك. يتطلب إحداث فرق في المعرفة والانخراط والمشاركة مع المجتمع.

### الدروس المستفادة من المشاريع المستهدفة لبرنامج إيد بايد

استندت كافة المشاريع الموضوعية إلى مختلف التدريبات المنفذة. قامت إحدى المجموعات بعنونة مشروعها «أستطيع أن أغير» وحاولت تعزيز المشاركة السياسية للمرأة عن طريق عقد جلسات توعية في السياق الجامعي. قامت مجموعة أخرى بعنونة مشروعها «أنت وأنا» وحاولت رفع الوعي بشأن حق المرأة وزيادة المشاركة السياسية عن طريق التحدث بصورة مباشرة إلى الناس في بلداتهم الأصلية وفي الجامعة.

كان هنالك تركيز محدد على تسليط الضوء على قصص نجاح نساء محليات تمكّن من اجتياز الفهم التقليدي لما تعنيه أن تكون امرأة. استندت مجموعة أخرى إلى مهارات المناصرة في التدريب لعرض مشروعها تحت عنوان «مثلك تماماً». لم يهدف هذا المشروع إلى عقد جلسات توعية فحسب بل إلى الاعتماد على محطات إذاعية محلية للوصول إلى مختلف مجموعات الأشخاص، على أمل نقل رسالة التغيير من الأصدقاء إلى العائلة إلى الجيران.

بالبناء على هذا الأساس التشاركي؛ تم تنظيم أسبوع مشاركة للمشاريع التي سيتم تطبيقها بدعم من موظفي مشروع «إيد بايد». حيث نفذ خلال أسبوع واحد في كانون الأول/ديسمبر 2015 (17) مشروعاً صغيراً تراوح ما بين جلسات التوعية، ولسات الإذاعة، ومنشورات المدونات، ومسائية كتابة على الجدران.

لقد كان ذلك مخصصاً في الأصل لطلاب الجامعة ولكن بعد تجربة ورشة عمل «إيد بايد»، فقد تم تقييم أن مشاركة أعضاء من منظمات مجتمعية قد تشكل خطوة هامة لإقامة جسور العمل المجتمعي، بما يتيح تبادل الخبرات والتلاحم الاجتماعي للأعضاء الناشطين في مجتمع الكرك. ومن بين 31 شخصاً مشاركاً، كان هنالك 4 من منظمات مجتمعية والبقية من الطلاب.

يعد تحديد الجهة المنفذة للمشاريع أمراً هاماً لأن الأشخاص العاملين في المنظمات المجتمعية -بصورة عامة- قد تم حشدهم سابقاً و عملوا بنشاط في مجتمعاتهم، على نحو أكبر مما هو لدى الطلاب. فمن بين مجموع عدد الطلاب المشاركين في التدريبات، قام 22.5% بتنفيذ مشاريع، ومن المتوقع ألا يقوم جميع الطلاب بتنفيذ مشروع. من جانب آخر، تبرز مشاركة بعض الطلاب وجود رابط بين النية السياسية (من خلال المشاركة في التدريبات) والعمل السياسي (تنفيذ مشروع). كما أنها تدل على إمكانية إشراك أفراد المجتمع ليصبحوا فاعلين ومشاركين في إحداث تغيير في مجتمعاتهم.

## من الواضح، مع تنفيذ قرابة ربع الطلاب من المشروع أنشطتهم الخاصة، بأن التثقيف بشأن حقوق المرأة يعد عنصر حشد قوي يمكن أن يؤدي إلى قيام الناس بالتحرك.

أشارت مقابلة مع مساعد المشروع إلى أن الطلاب الذين نفذوا مشاريع كانوا يفتقرون إلى معرفة كيفية مواصلة الحملات دون دعم مالي. ومن المهم معرفة ذلك لأنه يظهر الحاجة إلى المزيد من تطوير المهارات تحديداً تلك المتعلقة بالتوعية والحشد المجتمعي، وتعزيز روابط التضامن؛ حيث يمكن تطوير تفاعل جماعي من خلال هذه المهارات.

بالتزامن مع أسبوع المشاركة، كان هنالك مبادرة أخرى «متعددة الأوجه» يتم تنفيذها تسعى إلى زيادة الوعي بجلسات التدريب التي سبق تنفيذها بالاشتراك مع جمعية النساء الرائدات في الكرك. على امتداد أربعة أيام في جمعيات مختلفة في كافة أرجاء المحافظة، طال هذا التدريب 70 امرأة جديدة.

أشارت ملاحظة هذه الجلسات إلى وجود إدراك عام لدى النساء بأن النساء في الأردن قد حصلن على حقوقهن. ولكن عند التطرق إلى معلومات بشأن القانون الأردني وحقوق المرأة بموجب القانون، فمن الواضح وجود افتقار عام للمعرفة، ولكن الأهم من ذلك وجود الرغبة في المشاركة بهذه المادة. وقد ركزت المناقشات مع المجموعات على إذا ما كانت القوانين المشار إليها تتناقض والتعاليم الإسلامية، وإذا ما كان سيؤثر ذلك في طاعتهم لأزواجهن والتزامهم اتجاه المنزل. تمكن المدرب من بيان كون القوانين الأردنية لا تتعارض مع الإسلام بل إنها في الواقع تعكس روح الدين. كما دلت الأسئلة التي طرحت من قبل هؤلاء النساء على وجود فئة أخرى للنساء في الكرك تشكل نسبة 77% من النساء غير النشاطات اقتصادياً في المحافظة.

وأخيراً، من الواضح أن حاول الأعضاء المشاركين من مجتمع الكرك قد حاولوا إحداث فرق في مجتمعهم خلال مدة مشروع «إيد بإيد»، فقد سعى مشروع «إيد بإيد» للاستناد إلى نقاط القوة لدى هؤلاء الأشخاص عن طريق تعريفهم بطرق جديدة للتنظيم والمناصرة والتوعية، وإكسابهم المهارات، مع المعرفة بشأن القانون الوطني والدولي. مع التأكيد أنه لم يتم خلال مدة حياة المشروع القصيرة الحشد القوي لناشطين جدد على الرغم من أنه مثل دعماً لناشطين الحاليين في المنظمات المجتمعية وبعض الطلاب. من جانب آخر، تعتبر فكرة المشروع متعدد الجوانب البذرة التي تسمح بنمو ناشطين جدد ومبادرات جديدة.

## 7- المضي قدماً

يدل تحليل مشاركة المرأة في الكرك في العملية السياسية الرسمية على أن النساء في الكرك مستبعدات إلى حد كبير وإلى أنه يتم النظر إلى أولئك اللواتي تم إشراكهن من خلال نظام الكوتا باعتبارهن «تغطية مطلب». من جانب آخر، فإن التركيز على هذه العمليات الرسمية يصرف الانتباه عن الفهم الأعم للمشاركة السياسية في الكرك التي تتركز حول المشاركة المدنية. وعلى الرغم من كونها ليست بارزة عن بعد دائماً، فمن الواضح من خلال هذا البحث وجود مجموعة صغيرة من الناشطات اللواتي كرسن أنفسهن للعمل في الكرك لإحداث فرق في مجتمعهن، من خلال المشاركة في مختلف الجمعيات وفي العديد من الحالات يقمن بتغطية احتياجات لا تغطيها السياسة الرسمية.

تشعر كل من هؤلاء النساء بالقوة بطريقتها الخاصة، وتبرز فعلاً قدرة المرأة على إحداث تغيير في مجتمعها.

من جانب آخر، لا ينبغي النظر إلى هؤلاء النساء باعتبارهن يمثلن جميع النساء في الكرك. وكما أشرنا في هذا البحث، فإن هنالك أربع فئات على الأقل من النساء في المحافظة: أولئك اللواتي يرغبن في اقتحام مجال السياسة الرسمية؛ وأولئك الناشطات على المستوى المجتمعي، وأولئك الراغبات ولكن لسن على يقين مما يجب القيام به، وأخيراً، أولئك اللواتي يفضلن البعد عن الحياة العامة عموماً. يدل هذا التصنيف على أن الثقافة في الكرك لا تشكل قوة موحدة وتبرز وجود تنوع في التفسيرات.

تتمثل إحدى النتائج التي توصلنا إليها في أن هذه التفسيرات تستند إلى الولاءات العائلية؛ ولكن من الواضح أيضاً أن بعض النساء يقمن بإزاحة الحواجز التي تضعها عائلاتهن. وبالنسبة لبعض شرائح المجتمع، فلا تزال هنالك بقايا في المجتمع تقول بعدم وجوب بروز المرأة سياسياً، وينعكس هذا في صعوبة اقتحام المرأة للمجال السياسي الرسمي بالإضافة إلى القضايا المستمرة المتعلقة باتخاذ النساء لقراراتهن الخاصة. والأهم من ذلك، أن هذا الأمر ليس معممًا في مجتمع الكرك فحسب بل يتم التعبير عنه بصور مختلفة من عائلة إلى أخرى. فكيف نضمن تطوير مجتمع تسيطر عليه العائلة منفردة هو أمر يتطلب مشاركة مع المجتمع وقيادة المجتمع أيضاً؟ من الواضح أن هذه القيادة موجودة على الرغم من أنها تبدو متفاوتة حالياً وتعمل في تجمعات منعزلة.

بناءً على فهمنا للمشاركة السياسية الحالية للمرأة في الكرك، فمن الممكن التوصل إلى التوصيات الثلاثة التالية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية في المحافظة، وترسيخها، وزيادتها، وهي:

• **جهود المناصرة المجتمعية:** التواصل مع النشطاء من المجتمعات المحلية الذين سبق وأن تم حشدتهم، بالإضافة إلى المجتمع الأوسع من الرجال والنساء والفتية والفتيات، فالمشاركة مع المحيط تحدث فرقاً فورياً. والحوار الاجتماعي منطلق مهم في تغيير المفاهيم حول المعايير بين الجنسين، وهذا مما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دعوة المجتمع للمشاركة في هذا الحوار. وحالياً وفي إطار محافظة الكرك، فبالكاد توجد أي فرص لحوار اجتماعي صريح، لذلك فإنه من المهم للجهات المانحة والمؤسسات الحكومية المعنية أن تقدم دعماً للأنشطة المجتمعية لتعزيز هذه الحوارات وذلك عن طريق إشراك النشطاء في تطوير برامج كمعاملات ومدربات وميسرات.

• **التعليم هو الأساس:** ومن أجل دعم جهود المناصرة المجتمعية، ينبغي مراجعة المناهج التعليمية لكافة المراحل الدراسية لتضمن معايير النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والإنسان. حيث أن معالجة المفاهيم الخاطئة باطراد في كافة مراحل المدرسة من المرحلة الأساسية وحتى الثانوية بإمكانها أن تفضي إلى إحداث تغيير على مستوى الجيل الصاعد في فهم أدوار المرأة في المجتمع؛ باعتبارها الثقل المقابل الموازن لغيره من المفاهيم في المجتمع.

• **المشاركة الاقتصادية كطريق للمشاركة السياسية المستقبلية:** فلا بد من أن يأخذ إعداد تدابير السياسة المستقبلية لضمان زيادة مشاركة المرأة السياسية في الكرك الحواجز الاقتصادية الحائلة دون دخول النساء في المجال السياسي بعين الاعتبار. حيث ستضمن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة فتح الأبواب أمام المشاركة السياسية. ويعد ذلك أمراً هاماً بسبب الحواجز الهيكلية أمام العمل العام في الكرك لكل من الرجال والنساء، ويجب اتخاذ إجراءات لزيادة المشاركة الاقتصادية لكلا الجنسين. حيث سيضمن ذلك زيادة المشاركة الاقتصادية، وتخفيف الضغط الذي تواجهه الأسر حالياً في الكرك، كما سيفتح المجال أمام المشاركة في القضايا المجتمعية.

## 8- المراجع

ت. الصمادي، (2013)، ازدياد العنف الجامعي المغذى بالعشيرة، في المونيتور، 15 نيسان/أبريل 2013. متوفر على:

<http://www.al-monitor.com/pulse/security/2013/04/Jordanian-tribal-violence.html#>

أي. أمانة وكي. ايكمان (2013) ، المواطنون الاحتياطيون: الوجوه المختلفة للسلبية السياسية، في مراجعة العلوم السياسية الأوروبية، متوفر على:

<http://onu.diva-pontal.org/smash/get/di-va2:606939/FULLTEXT03.pdf>, p7

ج. بن محمد (1999) ، العشائر في الأردن: في بداية القرن الحادي والعشرين. متوفر على:  
<https://freeislamiccalligraphy.com/wp-content/uploads/2018/04/Tribes-of-Jordan.pdf>

ال.إيه. براند: النساء والصراع نحو الانفتاح السياسي، متوفر على:  
[https://books.google.jo/books?hl=en&lr=&id=xq0Wkr\\_yFCY-C&oi=fnd&pg=PA143&dq=karak+womens+political+participation&ots=xoWjbMV-VJ&sig=XbxCZ7NOKTokUSyCVN-nelc2tH3w&redir\\_esc=y#v=onepage&q&f=false](https://books.google.jo/books?hl=en&lr=&id=xq0Wkr_yFCY-C&oi=fnd&pg=PA143&dq=karak+womens+political+participation&ots=xoWjbMV-VJ&sig=XbxCZ7NOKTokUSyCVN-nelc2tH3w&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false);

مدينة الكرك، التاريخ. متوفر على: <http://alkaraknet.blogspot.com/p/history.html>  
اب. دبابنه (2012)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: الوضع التشريعي والتحديات الهيكلية، في المجلة الأوروبية للعلوم الاجتماعية، المجلد 27 العدد 2.

دائرة الإحصاءات العامة (2013)، متوسط الإنفاق السنوي لأفراد العائلة على مجموعات السلع والخدمات حسب المحافظة والمنطقة الحضرية/الريفية (بالدينار الأردني).

دائرة الإحصاءات العامة (2014 أ)، السكان حسب المحافظة.

دائرة الإحصاءات العامة (2014 ب)، مراكز وعيادات وزارة الصحة حسب المديرية، 2014؛

دائرة الإحصاءات العامة (2014 ج)، عدد المدارس والوحدات الصفية حسب المحافظة والمديرية والجنس، 2013/2014.

دائرة الإحصاءات العامة (2014 د)، متوسط الدخل والإنفاق.

دائرة الإحصاءات العامة (2014 هـ)، البطالة والمشاركة حسب المحافظة والجنس.

جيه. ايكما وأي. أمانة (2012) «المشاركة السياسية والانخراط المدني: نحو رمزية جديدة»، في الشؤون الإنسانية المجلد 22.

س. قسوس (2015)، قادة الأعمال يدعون إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، في جوردان تايمز، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. متوفر على:

<http://www.jordan-times.com/news/local/business-leaders-call-enhancing-women%E2%80%99s-economic-participation>

(تمت زيارة الموقع في 27/12/2015)

مركز هوية (2015)، ما وراء الكوتا، متوفر على: <http://beyond-quota.net/> ب. هوسكينز وام. سايساننا وسي.ام. انش فيلاليا (2015)، الأهلية المدنية للشباب في أوروبا: قياس عبر التنوع الوطني من خلال خلق مؤشر مركب، ص. 432.

دي. توastاد (2014)، «دعوة إلى الوحدة الوطنية» – كرة القدم في الأردن: مسبب خلال عرقي أو أداة سياسية للنظام، في المجلة الدولية لتاريخ الرياضة، 31: 14.

سي. آر. ريان (2007)، الانتخابات والديمقراطية البرلمانية في الأردن، في الديمقراطية، 4-5، ص. 188 أي. باهاد، المشاركة السياسية والانخراط المدني، في السياسة التقدمية، المجلد 2-4 تموز 2005. متوفر على:

<http://www.policy-network.net/uploadedFiles/Publications/Publications/Parhad-final.pdf>

ام. بيتروبيلي (2012)، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن: تجارب مرشحات في الانتخابات البرلمانية في 2010. متوفر على:

<http://www.maneyonline.com/doi/pdfplus/10.1179/1752726012Z.0000000003>

(تمت زيارة الموقع في 27/12/2015 (الصفحة 27).

مشروع موارد الكرك الافتراضي: مشروع جمعية كلية ايه. ان ابالاتشيان. متوفر على:

<http://www.vkorp.org/studies/cultural/bedouin-tribes/info/page6.as>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية في الأردن، متوفر على:

<http://www.jo.undp.org/content/dam/Jordan/docs/Poverty/UNDP%20Socio%20economic%20Inequality%20in%20Jordan%20English.pdf>

(تمت زيارة الموقع في: 29/12/2015)

البنك الدولي (2014)، التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي، متوفر على:

<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=JON>



البنك الدولي (2015)، التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي، متوفر على:

<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=JON>





P.O.Box: 930560  
Amman11193 Jordan  
Tel: +962 6 46 17 277  
Fax: +962 6 46 17 278  
[www.ardd-jo.org](http://www.ardd-jo.org)

   ar\_renaissance  
 ArabRenaissance



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development